

القرار	الموضوع
<p>قام أ.د. الوزير بعرض الموضوع وما تم من مناقشات خلال لقاء سيادته بوزير المالية في هذا الشأن حيث أفاد سيادته بأن النسبة المستقطعة (٢٥%) لا تستقطع إلا مرة واحدة وأن المشاريع البحثية ومشاريع إنشاء المباني والمشاريع الصحية لا تستقطع منها أية مبالغ وأن أي مبالغ تم خصمها من الجهات على تلك البنود يجب إخطار وزارة المالية بها حتى يتم ردها مرة أخرى للجهات ، وفي هذا الصدد تم مخاطبة المراكز والمعاهد والهيئات البحثية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١١ لموافاة الوزارة بما تم خصمه بما يخالف ما سبق ذكره حتى يتسنى مخاطبة وزير المالية .</p>	<p>خطاب أ.د. اشرف شعلان رئيس المركز القومي للبحوث وأ.د. حاتم عودة - رئيس المعهد القومي للبحوث الفلكية ، أ.د. هشام الديب - رئيس معهد بحوث الإلكترونيات بشأن النسبة المستقطعة من إيرادات صندوق تمويل البحوث بخلاف نسبة الـ ٢٠% المستقطعة من وزارة المالية وما يترتب على ذلك من عدم وفاء الجهات بمسئولياتها العلمية والوطنية .</p>
<p>١- يجرى انتخاب حر مباشر للجهات التي يقل عدد أعضاء الهيئة البحثية بها أقل من ١٠٠٠ عضو وما يزيد عن ذلك يجرى نظام المجمع الانتخابي</p> <p>٢- تشكل لجنة لوضع المعايير والاسس التي على اساسها تجرى عملية اختيار القيادات البحثية على أن تكون أعضائها من</p> <p>أ. أ.د. اشرف شعلان ب. أ.د. ياسر رفعت</p> <p>ج. أ.د. عادل بسيوني د. أ.د. عصام خميس</p> <p>هـ. أ.د. أحمد الصباغ و. أ.د. السيد أبو الفتوح</p> <p>ز. توفيق الشحات</p> <p>٣- يكون مشاركة معاوني أعضاء هيئة البحوث بالمراكز والمعاهد والهيئات البحثية بنسبة ١٠ % من جملة الأصوات الصحيحة .</p>	<p>مناقشة آليات والشروط والإجراءات ومعايير المفاضلة لاختيار وشغل القيادات البحثية والوظائف القيادية بالمراكز والمعاهد والهيئات البحثية .</p>
<p>١- فصل اللجنة العلمية الدائمة للإنتاج الحيواني إلى اللجنتين منفصلتين مع إعادة تشكيلها بالإعضاء الغير مدانون</p> <p>٢- تتخذ السلطة المختصة بالمركز القومي للبحوث والمعهد القومي لعلوم البحار ما تراه نحو نتائج التحقيق على أن يستبعد الأساتذة الذين يتم إيدانتهم عن المشاركة في اللجان العلمية الدائمة للترقيات في ضوء قواعد التشكيل والإجراءات المنظمة لسير العمل باللجان العلمية الدائمة.</p>	<p>مذكرة معلومات بشأن معوقات عمل لجنة الإنتاج الحيواني:</p> <p>قام أ.د. رئيس المركز القومي للبحوث باستعراض المشاكل والمعوقات التي شابت عمل اللجنة السابقة والتي سبق وأن أصدر المجلس الاعلى لمراكز ومعاهد البحوث قراراً بإيقافها وتشكيل لجنة أخرى مؤقتة لحين انتهاء التحقيق فيما يخص اللجنة السابقة حيث أشار سيادته ونظرا لأن اللجنة تحتوى على تخصصين مختلفين فمن الافضل فصل اللجنة للجننتين منفصلتين وبالفعل وافقت الامانة العامة للجان العلمية على هذه التوصية .</p>